E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.4/2021/CRP.1
30 August 2021
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الموارد المائية
الدورة الرابعة عشرة
دورة افتراضية، 29-30 أيلول/سبتمبر 2021

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

حلقة نقاش: الأولويات الإقليمية في مجال الموارد المائية للفترة 2021-2025

موجز

هذه الوثيقة هي ورقة معلومات أساسية لحلقة نقاش بشأن الأولويات الإقليمية في مجال الموارد المائية للفترة 2021-2025. تستعرض الوثيقة التحديات التي تواجهها المنطقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه وتعزيز الأمن المائي، وتهدف إلى إطلاق نقاش حول كيفية الإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه عبر الاستفادة من المبادرات العالمية والإقليمية، مع التركيز على الابتكار، والبيانات والمعلومات، والحوكمة، والتمويل لتعزيز الأمن المائي في ظل تغيُّر المناخ الذي تشهده المنطقة.

ولجنة الموارد المائية مدعوة إلى المشاركة في حلقة النقاش وإثراء محتواها من خلال استعراض التحديات الوطنية وطرح أفكار للمستقبل.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- التحديات في المنطقة العربية	2	3
ثانياً- برامج وشراكات لتحسين الأمن المائي	8-3	5
ثالثاً- العمل المقترح للإسكوا في مجال الموارد المائية في الفترة 2020-2025	10-9`	6
رابعاً- مواضيع البحث والمناقشة	12-11	7

مقدمـة

1- هذه الوثيقة هي ورقة معلومات أساسية لحلقة نقاش بشأن الأولويات الإقليمية في مجال الموارد المائية للفترة 2021-2025. وتقدم الوثيقة لمحة عامة عن التحديات التي تواجه المنطقة العربية، وتطرح توجيهات استراتيجية لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه للفترة 2021-2025 عبر الاستفادة من المبادرات العالمية والإقليمية مع تركيز على الابتكار، والبيانات والمعلومات، والحوكمة، والتمويل لتعزيز الأمن المائي في ظل تغيُّر المناخ الذي تشهده المنطقة.

أولاً- التحديات في المنطقة العربية

2- تقع الدول العربية في إحدى أكثر مناطق العالم شحاً بالمياه، فيسجل 18 من 22 بلداً عربياً معدلات للموارد المائية المتجددة أدنى من قيمة عتبة الشح المائي البالغة 1,000 متر مكعب للفرد سنوياً، بل وتقل المعدلات، في 13 بلداً، عن عتبة الشح المائي المطلق البالغة 500 متر مكعب للفرد سنوياً. ويتفاقم شحّ الموارد المائية في المنطقة بفعل عدد من العوامل، منها:

(أ) **الاعتماد على الموارد المائية المشتركة:** تعتمد غالبية الدول العربية اعتماداً كبيراً على الأنهار و/أو على الطبقات الجوفية المشتركة مع بلدان مجاورة داخل المنطقة وخارجها للحصول على إمدادات المياه. وفي المنطقة عدد من أحواض المياه السطحية المشتركة، يشاطئها 14 بلداً عربياً. وتعتمد البلدان العربية بشدة، أيضاً، على المياه الجوفية من عدد من طبقات المياه الجوفية المشتركة. وعدد مستودعات المياه الجوفية المشتركة في البلدان العربية أكبر من عدد أحواض المياه السطحية المشتركة، فثمة 41 طبقة مياه جوفية مشتركة في 21 بلداً عربياً. وتغطي أحواض المياه الجوفية المشتركة حوالي 58 في المائة من مساحة المنطقة العربية؛

(ب) **التبعات الاقتصادية:** يتفاقم شح المياه بفعل الطلب المتزايد وصعوبة تعبئة الموارد المائية وارتفاع تكلفتها في منطقة يعتمد معظم بلدانها على المياه الجوفية وتحلية المياه، وكلاهما مكلف ويستهلك قدراً كبيراً من الطاقة. وحتى البلدان التي تعتمد عادةً على المياه السطحية تعتمد أكثر فأكثر على المياه الجوفية وتحلية المياه، ما يؤدي إلى استنفاد المياه الجوفية وانخفاض منسوبها بدرجة أكبر من الحدود الاقتصادية المقبولة إزاء تكلفة الضخ. وقد وصلت بعض عمليات الضخ إلى طبقات المياه الجوفية الأحفورية غير المتجددة. وتواجه منطقة الخليج أيضاً ارتفاعاً في تكاليف تعبئة الموارد المائية لأن جميع بلدانها دون عتبة الشحّ المائي المطلق وتعتمد اعتماداً كبيراً على تحلية المياه، والدليل على ذلك أن بلدان مجلس التعاون الخليجي سجلت أكثر من 50 في المائة من السعة العالمية لتحلية المياه، وهذه النسبة في تصاعد؛

(ج) **تغيُّر المناخ**: يفرض تغيُّر المناخ وتقلبه ضغوطاً إضافية، فله آثار ضارة على كمية موارد المياه العذبة ونوعيتها في منطقة تعاني أصلاً من شح المياه، ما يهدد الأمن الغذائي وسُبُل العيش الريفية والنُظُم الإيكولوجية. وقد ازدادت الفيضانات وفترات الجفاف والظواهر الجوية القصوى تواتراً وشدة في العديد من البلدان العربية. وأجرت المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار) تقييماً إقليمياً شاملاً لتأثير تغيُّر المناخ على الموارد المائية في المنطقة العربية، وذلك بتوليد مجموعات من الإسقاطات للمناخ الإقليمي ومن النماذج الهيدرولوجية حتى عام 2100 تحت مساري تركيز تمثيلي لانبعاثات غازات الدفيئة، هما RCP 4.5 وRCP 8.5. والإسقاطات لدرجات

الحرارة في المنطقة تشير عموماً إلى تزايد بحلول نهاية القرن يتراوح بين 1.5 و2.3 درجة مئوية تحت السيناريو RCP 4.5، وبين 3.2 و4.8 درجة مئوية تحت السيناريو RCP 8.5. وأما الإسقاطات لمعدلات هطول الأمطار، فتتفاوت بدرجة كبيرة في المنطقة، مع انخفاض في المتوسط الشهري يتراوح بين 8 و10 مم بحلول نهاية القرن في الأرجاء الساحلية من المنطقة، وحول جبال أطلس في الغرب، وفي أعلى نهري الفرات ودجلة في الشرق. وتشير الإسقاطات إلى تزايد معدلات هطول الأمطار في مناطق أخرى مثل جنوب شرق شبه الجزيرة العربية وبعض أجزاء الساحل؛

(د) **الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي:** حققت المنطقة العربية، خلال العقدين الأخيرين، تقدماً لا يستهان به في تحسين الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي. وعلى الرغم من ذلك، افتقر 28 مليون إنسان إلى خدمات المياه الأساسية، وحوالي 64 مليون إنسان إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، في عام 2020. وهذه الأرقام لا تبيّن عدم المساواة في الحصول على الخدمات التي لا تزال المناطق الريفية تفتقر إليها مقارنة بالمناطق الحضرية، ما يشير إلى ضرورة اعتماد سياسات أكثر توازناً للاستثمار والتنمية، بما يعطي الأولوية للذين يفتقرون إلى خدمات المياه والصرف الصحي. وقد كانت جائحة كوفيد-19 بمثابة تنبيه صارخ للعالم بأسره، بما فيه المنطقة العربية، إلى أن ضمان حصول الجميع على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية أمر أساسيّ لحماية صحة الإنسان ورفاهه. بيد أن البلدان التي تعاني من النزاع والأزمات الاقتصادية تواجه تحديات في تحمل تكلفة توفير خدمات المياه؛

(هـ) **النزاع المسلح:** أدى النزاع المسلّح في المنطقة إلى تدمير البنية الأساسية لخدمات المياه والصرف الصحي، فحال دون توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وأدت النزاعات المسلحة إلى موجات من النزوح الداخلي واللجوء، ما أوقع مزيداً من الضغوط على مجتمعات محلية تعاني أصلاً من شح المياه. والبلدان المضيفة لغالبية اللاجئين شحيحة بالمياه ولا تكاد تتمكن من تقديم الخدمات اللازمة لسكانها؛ وقد تركزت تدفقات اللاجئين في المناطق الأكثر احتياجاً وحرماناً في هذه البلدان بسبب انخفاض تكاليف المعيشة، ما زاد الوضع في تلك المناطق تدهوراً على تدهور؛

(و) **الاحتلال:** لايزال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يمثل احتلالاً عسكرياً مباشراً تعاني منه المنطقة العربية. ويعرقل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إمكانية الوصول إلى الموارد المائية، ويقوض قدرة البلدان على إدارة وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي اللازمة بشكل مناسب، ما يخلف آثاراً مضاعفة على الأمن الغذائي والصحة، وعلى التنمية عموماً. وهذه التداعيات جلية للغاية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة حيث لا تزال إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية مقيدة بشدة بسبب الحصار الإسرائيلي والهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة؛

(ز) **المياه من أجل الأمن الغذائي:** الإنتاج الغذائي المحلي هو أكبر مستهلك للمياه في المنطقة العربية، فتذهب نسبة 84 في المائة من مجموع عمليات سحب المياه العذبة إلى قطاع الزراعة. ولا يختلف نصيب قطاع الزراعة كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ 80 في المائة، ولكن ما تعانيه المنطقة العربية من شح في المياه يتطلب إجراءات فورية، لا سيما وأنه مصحوب بتدنٍّ نسبي في كفاءة استخدام المياه وإنتاجية المحاصيل؛

(ح) **التوسع الحضري:** التوسع الحضري في المنطقة العربية هو من بين الأكبر في العالم، إذ يعيش أكثر من 58 في المائة من السكان في المدن. والتحول الحضري في المنطقة كبير ولكنه متفاوت، خاصة وأن بعض البلدان يتمتع بتولد سريع للثروة، وبعضها الآخر يواجه تحديات اقتصادية، ويعاني بعض آخر من نزاعات

تسببت بنزوح وهجرة أعداد كبيرة من السكان. وهذا التحول يحدث ضغوطاً على البنى الأساسية في المدن، ولا سيما البنية الأساسية للمياه في ظل ما يكتنف المنطقة من شحّ.

ثانياً- برامج وشراكات لتحسين الأمن المائي

3- تتولى الإسكوا مسؤولية التوجيه نحو التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية، وتقدّم الدعم عبر نشر البحوث والمعلومات والبيانات، وتطوير أدوات تفاعلية لمحاكاة السياسات، وتعزز السياسات العامة بالأدلة، وتبني قدرات الحكومات على صياغة سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها.

4- وتعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا مع الدول الأعضاء على الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة وعلى معالجة قضايا تغيُّر المناخ من خلال المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ الذي تستضيفه الإسكوا. وستركز الأمانة التنفيذية على تحسين الأمن المائي من خلال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، كما ستعمل على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات متكاملة لزيادة الأمن المائي، والنهوض بالزراعة المستدامة من أجل تحسين الأمن الغذائي، واتخاذ إجراءات مدروسة للتصدي لتغيُّر المناخ.

5- وستعزز الإسكوا شراكتها الاستراتيجية والتاريخية من أجل الأولويات الإقليمية مع جامعة الدول العربية، ولا سيما في رصد التقدم في تنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس والاستراتيجيات الإقليمية والعقد الدولي للعمل من أجل الماء، وفي الإبلاغ عن ذلك التقدم. وتتعاون المنظمتان في بعدين معياريين مرتبطين بتنمية القدرات، وهما التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتصل بالمياه والطاقة والكهرباء والأمن الغذائي والبيئة والأرصاد الجوية وتغيُّر المناخ، وغير ذلك من التحديات الإنمائية الإقليمية والمشتركة بين البلدان. كما يستمر التعاون في مجال إدارة المياه وكفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي، دعماً لتحقيق أهداف الأمن المائي، من خلال منظمات جامعة الدول العربية، لا سيما المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

6- وتواصل الإسكوا أيضاً عملها مع الشركاء الإقليميين والعالميين في تحسين الرصد والإبلاغ والعمل على تحقيق الأهداف والمقاصد المتصلة بالمياه، المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس في ما يتعلق بالتكيُّف، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث في ما يتعلق بالكوارث المتصلة بالمياه، وذلك من خلال الشراكات التي تعزز سُبُل الحصول على المياه بنُهُج تراعي حقوق الإنسان في المستوطنات البشرية النظامية وغير النظامية. وستستمر الشراكات لدعم هذه الأنشطة من خلال البرمجة المشتركة مع جامعة الدول العربية، وكذلك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالإضافة إلى الأنشطة التي تتابَع من خلال آلية الأمم المتحدة للمياه والشبكة العربية المتكاملة لإدارة الموارد المائية.

7- وبرامج تعزيز خطط المياه والتكيُّف إزاء تغيُّر المناخ هي أيضاً دعامة أساسية للعمل التعاوني مع الشركاء المساهمين في المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار). وهي أيضاً دعامة للتعاون المؤسسي مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي والمركز العالمي للتكيُّف، والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة،

واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

8- ولإدارة موارد المياه الجوفية أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الدول العربية، مع تفاقم ندرة المياه واشتداد التحديات الإقليمية المؤثرة في توفر الموارد المائية، وإمكانية الوصول إليها، والقدرة على تحمل كلفتها، وتزايد الاعتماد على بعضها دون الآخر. وتبذل الإسكوا جهوداً لنشر المعرفة بشأن المياه الجوفية في المنطقة العربية وضمان مشاركة الدول الأعضاء في الأعمال التحضيرية الإقليمية لمؤتمر قمة المياه الجوفية في كانون الأول/ديسمبر 2021 والاستعراض الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في منتصف المدة في آذار/مارس 2023. وستساعد هذه الجهود على إدراج القضايا والأولويات الإقليمية المتعلقة بالمياه في المحافل والبرامج العالمية والإقليمية.

ثالثاً- العمل المقترح للإسكوا في مجال الموارد المائية في الفترة 2020-2025

9- تستتبع الجهود الوطنية المنسقة، التي تبذلها الأمانة التنفيذية للإسكوا سعياً إلى تحسين الأمن المائي في ظل تغيُّر المناخ في المنطقة، اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) المساهمة في تطوير سياسات متكاملة ومستدامة في مجالات الأمن المائي، من خلال تعزيز المؤسسات وإشراك الدول الأعضاء في الحوار الشامل لعدة قطاعات، والدعوة إلى وضع واعتماد حلول مستدامة للإدارة المتكاملة للموارد المائية، ودعم هذه الحلول، والتعاون العابر للحدود في قضايا المياه، وإدارة المياه الجوفية، وكفاءة استخدام المياه، وتيسير الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي؛

(ب) دعم التعاون بين قطاعي المياه والزراعة في المنطقة العربية بما يساهم في وضع سياسات متسقة تعزز الأمن المائي والغذائي وتبني منعة الموارد المائية واستدامتها في ظل الظروف المناخية المتغيرة؛

(ج) الاستفادة من الشراكات القائمة مع كيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والهيئات الدولية الأخرى، والحكومات لمساعدة الدول الأعضاء في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها؛

(د) دعم الرصد والإبلاغ عن التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي بطريقة متكاملة، والمساهمة في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة عبر التوجيه نحو الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود في مجال المياه وزيادة التركيز على موارد المياه الجوفية؛

(هـ) المساهمة في تطوير العمل المناخي من خلال تعزيز مشاركة الدول الأعضاء وتحصين منعتها إزاء تغيُّر المناخ عبر المبادرات المحلية. وستتمثل هذه المساهمة في أدوات علمية ومالية وأدوات للسياسات العامة ترمي إلى تعميم الاعتبارات المناخية في التخطيط من أجل التنمية ووضع الموازنات والتمويل؛

(و) تعزيز القدرة على تعميم الاعتبارات المناخية في التخطيط الإنمائي وصنع القرارات المتعلقة بالالتزامات المناخية المصممة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية والوطنية؛

(ز) تقديم المساعدة الفنية لتيسير الوصول إلى الموارد المعرفية القائمة على العلم من أجل وضع سياسات مستنيرة.

10- وستواصل الأمانة التنفيذية للإسكوا دعمها للبلدان العربية في مجال الموارد المائية عبر التركيز، في عملها، على مجالات وقضايا مواضيعية تشمل:

(أ) الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

(ب) إدارة المياه الجوفية من خلال تحسين الوصول إلى البيانات والمعلومات؛

(ج) تعميم الاعتبارات المناخية؛

(د) الأهداف المتعلقة بالمياه، ولا سيما الأهداف المتعلقة بخطة عام 2030 وجوانب التكيُّف من اتفاق باريس؛

(هـ) البيانات المتعلقة بالموارد المائية وتغيُّر المناخ وإمكانية الوصول إلى المعلومات من خلال المنصات الرقمية؛

(و) التعاون العابر للحدود في قضايا المياه.

رابعاً- مواضيع البحث والمناقشة

11- تهدف حلقة النقاش إلى تحديد أولويات للمنطقة العربية في مجال الموارد المائية خلال السنوات المقبلة، وذلك لتوجيه العمل الجماعي على الصعيد الإقليمي وعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا.

12- ويمكن مناقشة جميع المواضيع المذكورة أعلاه، مع التركيز على ما يلي:

(أ) تحسين الأمن المائي في المنطقة العربية في ظل تغيُّر المناخ، بوسائل تشمل التنسيق بين القطاعات والسياسات المتكاملة، والتعاون العابر للحدود، وتعميم الاعتبارات المناخية، والابتكار والتكنولوجيات الجديدة، وإتاحة البيانات والمعلومات وتيسير الوصول إليها، وإدارة المياه الجوفية، والإسراع بالتقدم في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والمبادرات ذات الصلة؛

(ب) تحديات معيّنة تواجهها البلدان العربية في هذه المجالات ووسائل التغلب عليها؛

(ج) مقترحات بشأن عمل الإسكوا المستقبلي في هذا الصدد.